صندوق إستثمار بنك فيصل الاسلامي والبنك التجاري الدولي ذو العائد التراكمي (الأمان)

حقائق وأرقام صندوق الامان للربع الرابع 2022

➢ مقدار النمو لكل 100 منذ بداية العام حتى 31 ديسمبر 2022 (أداء الصندوق مقارنة بالمؤشر EGX30):

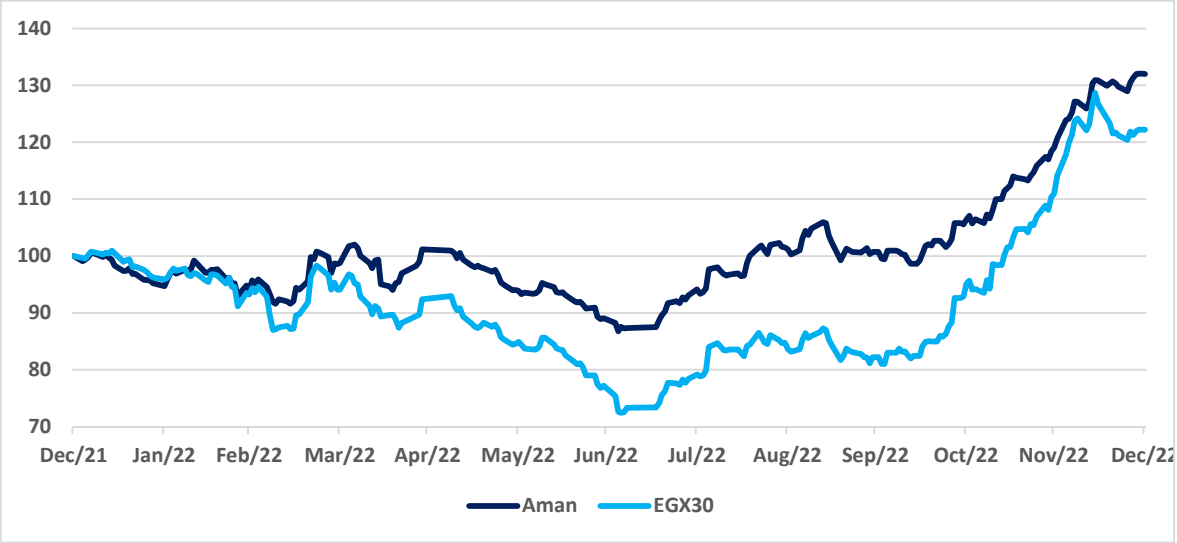

➢ أداء الصندوق:

NAV as of 31 Dec 2022	**EGP 145.04**
Q4 2022 Return - Aman	**31.05%**
Q4 2022 Return - EGX30	**48.55%**

www.cicapital.com
Galleria 40 – 26th of July Corridor, Sheikh Zayed City
North Tower, 3rd Floor
Giza - Egypt
T: (+2) 02 2129 5001

CI Assets Management
سي آي استس مانجمنت
سجل تجارى جيزة ٢٠٣٢٨٣

➢ أداء الصندوق للربع الرابع 2022من عام مقارنة بصناديق الأسهم المتوافقة مع الشريعة الإسلامية:

Fund name	Asset Manager	29-Sep-22	31-Dec-22	Return %	4Q Rank
Sanabel	CIAM	146.03	195.39	33.80%	8
Faisal Islamic Bank - CIB (Amman)	CIAM	110.67	145.04	31.05%	9
Helal (Arab Inv. Bank)	CIAM	222.34	301.25	35.49%	4
PBD & Banque du Caire (Al Wefak)	CIAM	16.41	21.97	33.90%	7
Banque Misr 4	CIAM	85.65	114.92	34.17%	6
Bashaer (National Bank)	Ahly Funds Management	83.24	107.06	34.62%	5
Faisl Islamic Fund	EFG Hermes	115.03	160.23	39.30%	3
AL Baraka	EFG Hermes	105.43	148.84	41.17%	1
Al Haya (Watany Bank)	NBK Capital	17.80	25.07	40.80%	2
Naeem Misr Fund	Naeem Financial	131.02	167.32	27.71%	10
EGX 30		9,827.46	14,598.53	48.55%	
EGX 30 Capped		12,144.31	17,723.52	45.94%	

➢ توزيع الاصول لصندوق الأمان

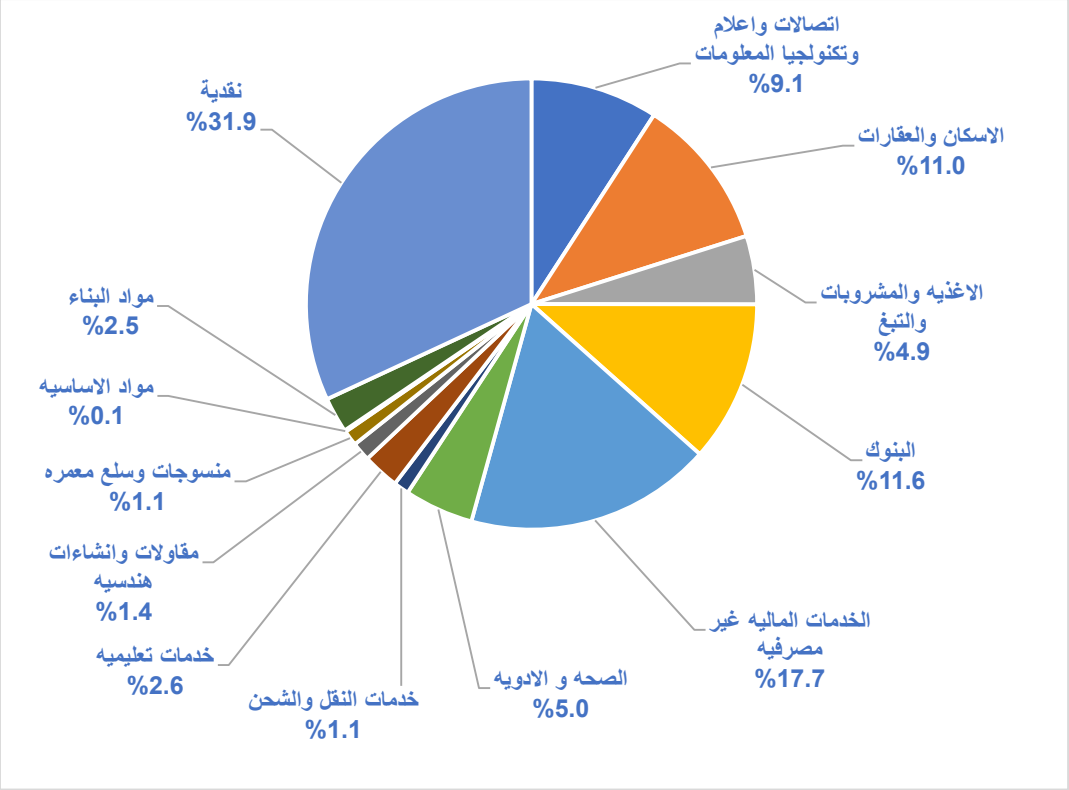

اهم الاحداث التى كان لها تاثير على اداء السوق المصري:

- ارتفع مؤشر EGX30 بنسبة 50٪ خلال الربع الأخير في ٢٠٢٢ مدفوعا بالتالي:
  - إنخفاض قيمة الجنيه مقابل الدولار بنسبة ٢٧٪ في النظام المصرفي ومخاوف من إنخفاض أكبر نظراً لإرتفاع سعر الدولار في السوق الموازي مما أدى إلي تسارع المساهمين نحو الأسهم لحماية مدخراتهم مع الأخذ في الاعتبار تدني أسعارها
  - الموافقة على قرض بقيمة 3 مليارات دولار من صندوق النقد الدولي مما منح المستثمرين مزيداً من الثقة للاستفادة من الأسهم الرخيصة

الجنيه المصري

- في يوم ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٢، قرّر البنك المركزي المصري اعتماد سعر صرف مرناً للجنيه مقابل العملات الأجنبية استناداً لآلية العرض والطلب في السوق، بما يواكب توصية صندوق النقد الدولي مما ادي لإنخفاض قيمة الجنيه مقابل الدولار بنسبة ٢٦٪ خلال الربع الأخير من ٢٠٢٢ . كما قرر البنك المركزي المصري الإلغاء التدريجي للتعليمات الخاصة باستخدام الاعتمادات المستندية في عمليات تمويل الاستيراد، حتى إتمام الإلغاء الكامل لها بنهاية ديسمبر 2022 والعودة إلى النظام القديم من خلال مستندات التحصيل. كما أعلن المركزي عن رفع حد الشحنات المستثناة من هذه الاعتمادات إلى 500 ألف دولار بدلاً من 5 آلاف دولار سابقاً
- وعلى الرغم من قيام البنك المركزي بخفض قيمة الجنيه بنسبة ٥٧٪ منذ بداية العام إلا أن شح الدولار رفع قيمته في السوق السوداء لما بين 33 - 40 للجنيه بينما يتداول عند 24.7 للجنيه في السوق الرسمي.
- واشارت رئيسة بعثة صندوق النقد الدولي إلى مصر إن الصندوق يتوقع أن يرى تغير يومي في سعر الصرف يشبه التغيرات في أنظمة الصرف التي تشهد تحرير حقيقي لسعر العملة بمجرد رفع شرط الاعتمادات المستندية

الاتفاق مع صندوق النقد الدولي:

- وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد يوم ١٦ دسيمبر على اتفاق التسهيل الممدد مع الحكومة المصرية والذي يستمر 46 شهر ويشمل حزمة مساعدات مالية بقيمة 3 مليارات دولار، ومن المتوقع أن يجذب 14 مليار دولار من شركاء دوليين وإقليميين، شاملاً موارد تمويلية جديدة من دول مجلس التعاون الخليجي وشركاء آخرين من خلال عمليات البيع الجارية للأصول المملوكة للدولة وقنوات التمويل التقليدية من الدائنين الثنائيين ومتعددي الأطراف بحسب بيان صحفي للصندوق.

- ويمثل البرنامج الذي يدعمه الصندوق في مصر حزمة شاملة من السياسات الهادفة إلى الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي، واستعادة الاحتياطيات الوقائية، وتمهيد الطريق نحو تحقيق نمو شامل بقيادة القطاع الخاص. وتتضمن حزمة السياسات التحول الدائم إلى نظام سعر الصرف المرن، وسياسة نقدية تهدف إلى تخفيض التضخم تدريجيا، والضبط المالي لضمان تراجع مسار الدين العام مع تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي لحماية الفئات الضعيفة، وإصلاحات هيكلية واسعة النطاق لتقليص بصمة الدولة وتعزيز الحوكمة والشفافية.
- ومن المتوقع أن يشجع "تسهيل الصندوق الممدد" على إتاحة المزيد من التمويل لصالح مصر من شركائها الدوليين والإقليميين.

إجراءات الحكومة المصرية:

- المؤتمر الاقتصادي في اخر اكتوبر 2022
- جمع المؤتمر مسؤولي الحكومة والخبراء والاقتصاديين معا بهدف وضع خارطة طريق للمستقبل الاقتصادي للبلاد واستمر لمدة ٣ أيام حيث ناقش الحضور الاقتصاد الكلي و وثيقة سياسة ملكية الدولة التي تضع خططا لزيادة دور القطاع الخاص في الاقتصاد وسبل تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر وتحفيز الاستثمار الصناعي وتطوير الصناعات الوطنية ومعالجة الفجوة التمويلية للمصنعين، بالإضافة إلى حلول مشاكل الاستيراد الأخيرة. وشهد المؤتمر مناقشات حول كل ما يتعلق ببرنامج الطروحات الحكومية والصناعة، من وثيقة سياسة ملكية الدولة، إلى سبل التمويل للقطاع الخاص، ودور صندوق مصر السيادي في تعزيز مشاركة القطاع الخاص.
- وخلال المؤتمر، صرّح محافظ البنك المركزي المصري إنَّ البنك بصدد إطلاق مؤشر للجنيه المصري قريباً، يتضمن مجموعة من العملات بجانب الذهب وأنَّ البنك يعمل على إطلاق عقود التحوط للعملة المصرية، إذ قال إنَّنا نعمل حالياً "على عقود التحوط للعملة، وانتهينا من العقود المستقبلية.. نحن لسنا دولة مصدّرة للنفط حتى نربط عملتنا بالدولار فقط."
- قررت مصر منح الرخصة الذهبية لكل من يتقدم للاستثمار في البلاد لمدة 3 شهور من أجل تسريع مشاريعهم، بحسب الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي. تحصل الشركات في الرخصة الذهبية على موافقة واحدة على إقامة المشروع وتشغيله وإدارته وتراخيص لبناء المشروع وتخصيص المنشآت اللازمة له .

- وفي أخر نوفمبر ٢٠٢٢ وافق مجلس الوزراء على الصيغة النهائية لوثيقة سياسة ملكية الدولة تمهيدا لرفعها للرئيس عبد الفتاح السيسي، بعد أن تم عرض هذه الصيغة على أعضاء الحكومة إثر تنفيذ التعديلات النهائية التي أوصى بها الخبراء والاقتصاديون خلال مناقشات الحوار المجتمعي بشأنها. وقال رئيس الوزراء أن الهدف الأساسي من وثيقة "سياسة ملكية الدولة" هو وضع إطار تنظيمي واضح ومحدد، يتم من خلاله تنظيم العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص بمختلف الأنشطة الاقتصادية، ويعمل في الوقت نفسه على طمأنة المستثمرين في الداخل و الخارج على استثماراتهم؛ سواء على المدى المتوسط أو المدى البعيد. وتعمل وثيقة سياسة ملكية الدولة خطة الحكومة لمضاعفة دور القطاع الخاص في الاقتصاد إلى أكثر من الضعف إلى 65% على مدى السنوات الثلاث المقبلة وجذب 40 مليار دولار من الاستثمارات على مدى السنوات الأربع المقبلة. وتحدد الوثيقة الصناعات التي تخطط الحكومة لفتحها أمام الشركات الخاصة والقطاعات الاستراتيجية المحصنة والتي ستظل تشهد مشاركة مكثفة من الدولة.
- وافق البنك الدولي على تمويل إنمائي جديد بقيمة 500 مليون دولار للحكومة لدعم التوسع في شبكات الأمان والحماية الاجتماعية من خلال برنامج "تكافل وكرامة"، لمواجهة التداعيات الاقتصادية العالمية والصدمات الخارجية وتخفيف وطأتها على المواطنين الأقل دخلاً المستحقين للدعم النقدي.
- أودع صندوق الثروة السيادية القطري مليار دولار لدى البنك المركزي المصري في الوقت الذي تقترب فيه دولة قطر من صفقة للاستحواذ على حصة حكومية في بعض الشركات المصرية.
- تحدثت الحكومة عن زيادة متوقعة في أسعار تذاكر السكة الحديد والمترو في شهر أغسطس ٢٠٢٢ ولكن لم تفعل الزيادة حتى الأن

التضخم

- واستمر المعدل السنوي للتضخم العام فى الحضر فى الارتفاع بدرجة أكبر خلال الربع الرابع من عام 2022، مسجلاً 18.7 % فى نوفمبر 2022 وهو أعلى معدل له منذ ديسمبر 2017. وبالمثل، استمر المعدل السنوي للتضخم الأساسي فى الارتفاع منذ أكثر من عام ليسجل 21.5% فى نوفمبر 2022 وهو أعلى معدل له منذ نوفمبر 2017. وقد تأثر معدل التضخم فى نوفمبر 2022 بانخفاض قيمة الجنية المصري خلال أكتوبر 2022 وكذا زيادة المعروض النقدي بالإضافة إلى استمرار الآثار السلبية الناجمة عن اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية. وقد جاء معدل التضخم السنوي للسلع الغذائية مدفوعاً بشكل أساسي بارتفاع معدل التضخم للسلع الغذائية الأساسية منذ بداية عام 2022.

السياسة النقدية

- ارتفاع اسعار الفائدة
- وخلال الربع الأخير في ٢٠٢٢، رفع البنك المركزي المصري أسعار الفائدة بمقدار ٥٠٠ نقطة أساس وبهذه الزيادة يكون قد رفع أسعار الفائدة بمقدار800 نقطة أساس خلال 2022 سعياً لامتصاص موجة التضخم. وحاليا، تعد اسعار عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزى 16.25 % ، 17.25 % و 16.75 % ، على الترتيب. كما تم رفع سعر الائتمان والخصم بواقع ليصل إلى 16.75 %.
- وبعد دقائق من إعلان البنك المركزي المصري رفع سعر الفائدة بنسبة 2% يوم 27 اكتوبر 2022، قرر البنك الأهلي المصري وبنك مصر إصدار شهادات لمدة 3 سنوات بعوائد تطراوح بين 16-17.25%.
- إلغاء مبادرات البنك المركزى
- قام البنك المركزي المصري بإلغاء مبادرة القطاع الصناعي بفائدة 8% ، على أن يتم سداد الرصيد المستخدم من المبادرة تدريجيًا وفقًا لآجال التسهيلات الممنوحة، مع التأكيد على إمكانية استمرار استخدام الأرصدة المتاحة في إطار الحدود المصرح بها من التسهيلات قصيرة الأجل بأسعار السوق السائدة. واتي القرار بعد شهر تقريباً من توصُّل مصر إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي على مستوى الخبراء بعد ان طالب الصندوق البنك المركزي المصري بإلغاء كل المبادرات ذات الفائدة المنخفضة، مثل القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقطاع السياحة، والتمويل العقاري، وشدد على ضرورة توحيد أسعار الفائدة بالسوق المصرفية. وبعد قرار الالغاء، انتقلت المبادرات التمويلية ذات الفائدة المنخفضة من البنك المركزي المصري إلى وزارة المالية، لتكون هي الجهة المسؤولة عن إدارة ومتابعة كافة المبادرات
- محاصرة تسرب الدولار
- ولتقليص الفجوة بين السوق النظامية وغير النظامية يسعى البنك المركزي المصري لمحاصرة تسرب الدولار عبر ضوابط مشددة لاستخدام بطاقات الائتمان والسحب المباشر في عمليات السحب والشراء من الخارج، وكذلك ضوابط لحصيلة الدولار من تصدير الذهب وهي الأبواب الرئيسية التي تعتمد عليها السوق الموازية في توفير الدولار.
- وتضمنت الضوابط التي أقرها المركزي المصري مؤخراً توجيه البنوك المحلية بالإبلاغ عن غير الملتزمين في حالة عدم ورود حصيلة العمليات التصديرية الخاصة بالذهب خلال مدة أقصاها 7 أيام عمل من تاريخ الشحن، وبعد متابعة البنك للعميل في هذا الشأن دون جدوى بحد أقصى 3 أيام عمل تالية، وذلك بحسب خطاب دوري وجهه المركزي للبنوك المحلية قبل أيام.

- كذلك وجه البنك المركزي في خطابه الدوري للبنوك المحلية -التي قلصت بالفعل حد السحب من بطاقات الائتمان في الخارج لقيم متدنية- بمراجعة عينة من استخدامات بطاقات الائتمان والسحب المباشر والتي تمت خارج البلاد، وكذا طلبات تدبير العملة لأغراض السفر منذ الأول من شهر ديسمبر الجاري، للتأكد من وجود صاحب البطاقة خارج البلاد وقت الاستخدام.

- **السياسة المالية**
- النمو في العام المالي 2022/2021

تشير البيانات المبدئية إلى تعافي النشاط الاقتصادي خلال الربع الثالث من عام 2022 ،حيث سجل الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي معدل نمو بلغ 4.4 ٪مقارنة بمعدل 3.3 ٪ خلال الربع الثاني من عام 2022 . وقد جاء النمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي مدفوعاً بالمساهمة الموجبة لقطاعات الزراعة، وتجارة الجملة والتجزئة، والسياحة. فضلاً عن ذلك، استمرت معظم المؤشرات الأولية في تسجيل معدلات نمو موجبة خلال الربع الرابع من عام 2022 .وفيما يتعلق بسوق العمل، سجل معدل البطالة 4.7 ٪ خلال الربع الثالث من عام 2022 ،مقارنة بمعدل 2.7 ٪ خلال الربع الثاني من عام 2022.

- **فاتورة الدعم**
  - تم رفع أسعار ٨ سلع تموينية من يوم ١ أكتوبر ٢٠٢٢ بما فيها الزيت، الخل، العدس، الجبن والصابون بنسب ١٠-٢٠٪
  - إرجاء زيادة أسعار الكهرباء إلى بعد ٣٠ يونيو ٢٠٢٣
  - قررت اللجنة المنعقدة بتاريخ ٢٢ أكتوبر ٢٠٢٢ تثبيت سعر بيع منتجات البنزين بأنواعه الثلاثة في السوق المحلية عند 8.00 جنيه للتر لبنزين 80 وعند 9.25جنيه للتر لبنزين 92 وعند 10.75 جنيه للتر لبنزين 95 وعند 7.25 جنيه للتر للسولار و سعر بيع طن المازوت لغير استخدامات الكهرباء والمخابز عند 5000 جنيه للطن
- **حزمة حماية اجتماعية جديدة للمواطنين**
  - تنفيذاً لتوجيهات الرئيس السيسي تم تفعيل حزمة حماية اجتماعية بـ 67 مليار جنيه سنوياً تبدأ شهر ديسمبر 2022
  - علاوة استثنائية 300 جنيه شهرياً للعاملين بالجهاز الإداري وأصحاب المعاشات لمجابهة غلاء المعيشة
  - رفع الحد الأدني للأجور إلى 3 آلاف جنيه .. ودعم العاملين فى شركات القطاع الخاص المتعثرة نتيجة للأزمة العالمية الحالية
  - استمرار حزمة الحماية الاجتماعية المستفيد بها 10.5 مليون أسرة من خلال البطاقات التموينية حتى 30 يونيو المقبل

- **مستهدفات الحكومة في العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣**
  - نمو الناتج المحلي الإجمالي: 4.5%
  - فائض أولي: 1.5%
  - العجز في الموازنة: 6.1%
  - نسبة إجمالي الدين إلى الناتج المحلي: 84٪

- **مستهدفات الحكومة في العام المالي 2023/٢٠٢4**
  - نمو الناتج المحلي الإجمالي: 5.5%
  - فائض أولي: 2%
  - العجز في الموازنة: 5%
  - وضع معدلات الدين في مسار نزولي ومن المخطط تراجع معدل المديونية الحكومية إلى أقل من 80% من الناتج المحلي الإجمالي مع نهاية 2027.

أسعار السلع:

- **البترول:** تراجعت أسعار خام البرنت خلال الربع الأخير في ٢٠٢٢ من 88 دولار للبرميل إلى 84 دولارًا للبرميل ، وذلك نتيجة الإنخفاض في الطلب متأثراً بعمليات الإغلاق في الصين بسبب سياسة "صفر كوفيد" ومخاوف الركود العالمي.
- **الحديد:** تزال العقود الآجلة لخام الحديد في بورصة داليان للسلع متأثرة بتوقعات إنخفاض الطلب على صناعة الصلب في الصين ، حيث تتكبد العديد من مصانع الصلب الخسائر وتقلص الإنتاج. أوقفت المصانع في الصين ، أكبر منتج للصلب ، العشرات من الأفران مع تكدس المخزون بعد ضعف الطلب المحلي والتأثر بإغلاق COVID-19. أيضًا ، أثرت المخاوف من حدوث ركود عالمي على أسعار الصلب ، جنبًا إلى جنب مع تحرك الصين للحد من إنتاج الصلب في ظل خطة خفض انبعاثات الكربون. خلال الربع الأخير في ٢٠٢٢ ، انخفضت أسعار عقود US HRC بنسبة 15% وتتداول حالياً عند 661 دولار للطن ، بينما ثبتت أسعار عقود Shanghai HRC وتتداول حالياً عند 4064 يوان للطن وثبتت أسعار عقود Shanghai Rebar وتتداول حالياً عند 3967 يوان للطن
- **البولي إيثيلين:** ثبتت العقود الآجلة للبولي إيثيلين منخفضة الكثافة في بورصة داليان للسلع خلال الربع الأخير ويتم تداولها حاليًا عند 8056 يوان / طن حيث تظل مدعومة بأسعار المواد الخام المرتفعة.

- **اليوريا:** تراجعت عقود يوريا مصر بنسبة 30٪ خلال الربع الأخير وتبلغ حاليًا 498 دولارًا للطن بعد إنخفاض أسعار الغاز في أوروبا من أعلى مستوياتها. وساهمت عوامل جانب الطلب في انخفاض اسعار اليوريا بسبب زيادة قيمة الدولار مقابل العملات الأخرى وحيث يزرع المزارعون مساحات أقل ، أو يستخدمون أسمدة أقل ، أو يتحولون إلى محاصيل أقل إحتياج للأسمدة. وتظل أسعار اليوريا مدعومة بأرتفاع أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا اللتي تتداول حالياً ب 26 دولار للمليون وحدة حرارية بسبب انخفاض إمدادات الغاز الطبيعي الروسي إلى أوروبا.

أنتهي